المرأة العاملة بين الفضاء المنزلي والفضاء الخارجي

د. يوسف حديد - قسم علم النفس - جامعة جيجل
أ. براهمة نصيرة - قسم علم الاجتماع - جامعة جيجل

الملخَّــص:

تعتبر العائلة وحدة اجتماعية يفترض على كل أعضائها المشاركة والتعاون في تحمل المسؤولية داخل هذه الوحدة، إلا أن امتناع كل أعضائها عن المشاركة في خدمة أنفسهم أدى إلى غياب التضامن العائلي وجعل المرأة تتحمل هذا العبء الثقيل بمفردها خاصة إذا كانت عاملة، فهي إذا المسئول عن: أداء متطلبات الوظيفة، أداء العمل المنزلي، أداء واجبات الأم نحو أبنائها، أداء واجبات الزوجة نحو زوجها، ما جعلها في صراع بين مختلف الأدوار المسندة إليها على حساب صحتها النفسية والجسمية.

الكلمات الدالة: المرأة العاملة - الفضاء المنزلي - الفضاء الخارجي

Résumé

Une famille est un groupe sociale et ses membres sont en principe censés porter les valeurs de ce groupe , à savoir le partage et la participation , Quand tous les membres de la famille se considèrent comme convives chez eux , c'est normal que la femme porte le fardeau toute seule : elle a des responsabilités professionnelles, les taches ménagères , les devoirs de mère , d'épouse et de cuisinière , donc la femme active soufre , care la solidarité familial fait parfois défaut , elle est tiraillée entre le travail et la famille son faire attention à leur santé physique et psychique .

Mots clés: la femme active – l'espace domestique – l'espace cosmique

مقدمـــة:

تحتل الأسرة في أي مجتمع المكانة الأساسية التي لا يمكن إغفالها عند الحديث عن أي ظاهرة تمس المجتمع، ذلك لأنها المنتج الوحيد للفاعل الاجتماعي وجماعته الأولية التي يتطبع بقيمها وعاداتها وأي خلل في وظائف هذه الأخيرة ينعكس على كافة التشكيلات الاجتماعية.

وبالنظر إلى السياقات التاريخية التي مرت بها الأسرة الجزائرية نجد تلك النقلة النوعية التي حصلت بمجرد بدايات التخلي عن النظام الأبوي، حيث تغيرت أدوار كل من الرجل والمرأة وأصبحت هناك معايير جديدة لتحديد مكانة الأفراد في الأسرة، ولعل من أهم أسباب هذا التخلي تغير النظام الاقتصادي الجزائري من النموذج الاشتراكي الذي يكرس منطق المساواتية ويقلل من النزعة الفردية إلى الاقتصاد الحر الذي تسود فيه النزعة الفردية والتي صنعتها هي الأخرى ظهور العمل المأجور، مما أدى إلى اضمحلال الأسرة الممتدة وظهور الأسرة النووية وتحول مكانة ودور المرأة، فبعد أن كانت المرأة في النظام الأبوي في مرتبة دونية لا يعتد برأيها ويحصر دورها في إنجاب الأطفال وتربيتهم (لا تتحدد مكانة المرأة بعد الزواج إلا بعد الإنجاب خاصة الذكر) ومساعدة الرجل في مختلف الأعمال وإشباع رغبته الجنسية دون أن يكون لها أي دور يذكر في الحياة العامة، أدى الآن خروجها للدراسة والعمل إلى تحطيم الحياة الخاصة للأسرة ووضع كل من الرجل والمرأة والطفل في صراع داخلي زاد في حدته انفتاح المجتمع الجزائري على باقي مجتمعات العالم بفعل العولمة التي لم تكتفي باختراق الحدود

الجغرافية وإنما تعدت إلى الحدود الثقافية للمجتمعات دون مراعاة لأي خصوصية، فالطفل الذي تخلت عنه أمه ولو جزئيا وجد نفسه في مؤسسات اجتماعية أخرى لا يمكنها تعويض مكانة ودور الأسرة بالنسبة له، أما الرجل فقد اضطر إلى التنازل عن بعض الصلاحيات التي منحها له النظام الأبوي، في حين نجد المرأة واقعة في مأزق زيادة مسؤولياتها وعجزها عن التوفيق بين الرغبة في تحقيق ذاتها وإرضاء زوجها وأبناءها خاصة بعد أن أصبحت مدركة لوضعيتها الاجتماعية.

والحديث عن المرأة بين الزوج والابن والعمل حديث عن فضائيين تدور المرأة في فلكيهما وتلعب في كليهما الأدوار الرئيسية، فالمرأة في الفضاء الداخلي أي المنزلي تعتبر المسؤولة عن خدمة الزوج وتربية الأبناء والقيام بالأعمال المنزلية من تنظيف وطهي ...، أما في الفضاء الخارجي فبالرغم من بعض الحقوق والامتيازات القانونية التي تراعي التركيبة البيولوجية والنفسية لها إلا أنها في النهاية تعتبر موظفا بغض النظر عن جنسه لها مسؤوليات وواجبات يجب القيام بها دون تقصير وعلى هذا الأساس يكون الجزاء والعقاب في الوظيفة، وقبل الولوج أكثر في الموضوع ينبغي الإشارة إلى أن هذا الصراع الذي تتخبط فيه المرأة الجزائرية ليس مقترنا فقط بالمرأة العاملة بالمفهوم القانوني للعمل الذي تتقاضى مقابله أجرا خارج منزلها ذلك أن العمل المنزلي هو في حد ذاته عمل غير مأجور يأخذ النصيب الأوفر من وقت وجهد المرأة وبالتالي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار كأهم المؤشرات التي سيناقش في ظلها هذا الموضوع.

أولا: المرأة في ظل النظام الأبوي التقليـــدي:

إن التحليل السوسيولوجي لأي ظاهرة اجتماعية ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار السياقات التاريخية التي أدت إلى وجودها في المجتمع، لذا وقبل أن نتحدث عن صراع الأدوار عند المرأة العاملة ينبغي أن نشير إلى أسباب عدم تخلص المرأة من أدوارها التقليدية بعد أن تقمصت أدوارا أخرى في الفضاء الخارجي اعتبرت فيما سبق حكرا على الرجل، وقبل أن نصل إلى مكانة المرأة الجزائرية في ظل النظام الأبوي التقليدي والتي تعتبر المؤسسة لمكانتها الحالية والمفسرة للصراع الذي تتخبط فيه، ينبغي أن نعرج بالذكر إلى مكانة المرأة في مختلف المجتمعات والشرائع عبر التاريخ من أجل معرفة الإطار العام الذي تتموقع فيه المرأة، فمثلا كانت المرأة عند الهنود القدامى تعد مخلوقا نجسا تحرق بالنار إذا مات زوجها أو تبقى ملعونة إلى الأبد أو تدفن حية وكان لزوجها أن يطلقها كيف يشاء دون أن يكون لها الحق في طلب ذلك مهما كان السبب، أما الفرس فكان لهم آلهة تسمى أشتار وهي تمثل آلهة الحب والجمال والشهوة والقرابين التي تقدم لها الفتيات الأبكار اللاتي تصبحن سلعة تباع وتشترى وتستبدل وتؤجر حتى من طرف الزوج وهي في نظرهم كائن بلا روح لا يمكن لها أن تضحك أو تتكلم أو تتحرك إلا بإذن من سيدها الرجل، بينما اعتبر اليونان المرأة ملك لوليها وشيء من أشياءه يتصرف بها كما يشاء فيزوجها لمن يريد وللزوج الحق في بيع زوجته وتطليقها متى أراد ذلك، في حين نجد المرأة الصينية يصورها مثلهم القديم القائل بأن المرأة كالكرة كلما ركلتها ارتفعت إلى أعلى (رشدي شحاتة أبو زيد، 2011، ص36)، وعند اليهود اعتبرت المرأة صاحبة الخطيئة الأولى التي تسببت في إغواء آدم عليه السلام وخروجه من الجنة لذا عاقبها الرب بتكثير آلام وأعباء الحمل والولادة لذا يردد اليهود في صلواتهم دعاء "

شكرا لك يا رب أنك لم تخلقني امرأة " ولا يتوقف ازدراء المرأة عندهم في هذا الحد بل يتمادى أين نجد نصوصا في ثوراتهم تعتبرها مصدر للنجاسة كما ورد في الإصحاح الثاني عشر من سفر التكوين « وكلم الرب موسى قائلا: كلم بني إسرائيل قائلا: إذا حملت المرأة وولدت ذكرا تكون نجسة 7 أيام، كما في أيام طمث علتها تكون نجسة ثم تقيم 33 يوما في دم تطهيرها وإن ولدت أنثى تكون نجسة أسبوعين كما في طمثها ثم تقيم 66 يوما في دم تطهيرها » أي أن الأنثى عندهم تنكر منذ ولادتها وتسبب بزعمهم ضعف النجاسة التي يسببها الذكر لأمه (رشدي شحاتة أبو زيد ,2011, ص38)، وفي المسيحية نُظر إلى المرأة نفس نظرة اليهود فهي عندهم صاحبة الخطيئة الأولى وسبب غواية آدم عليه السلام، وبالتالي سبب نزول بني آدم الأرض ومن ثم العناء والتعب، وقد عانت المرأة كثيرا في أوائل عهد المسيحية حتى إن أحد المجامع المسيحية في القرن الخامس الميلادي (مجمع ماكون) انعقد ليناقش قضية هامة تتعلق بالمرأة وهي هل المرأة جسم فقط بلا روح أم بها روح؟ وإن كانت لها روح هل هي روح تامة أم ناقصة ؟ وبعد نقاش طويل توصلوا إلى أنها جسم له روح غير تامة ماعدا السيدة مريم، وفي العصور الحديثة في أوربا لم يختلف حال المرأة كثيرا، ففي انجلترا أصدر أمر ملكي من هنري الثامن يحظر على المرأة قراءة الكتاب المقدس، ولم يكن للمرأة حق التملك حتى سنة 1882م، وظل حق الأزواج في بيع زوجاتهم قائما حتى في القرن الحادي عشر ميلادي الذي أباحت فيه المحاكم الكنسية للنبلاء أصحاب الشرف والمكانة أن يستمتعوا بزوجات الفلاحين في الليلة الأولى للزفاف قبل أن يدخل بهن أزواجهن، حتى ألغى الملك فرناند الكاثوليكي هذا سنة 1486م ويكفي للتعبير عن صورة المرأة الدونية في ذاكرة الحضارة

الغربية مقولة الكاتب المسرحي يوربيدس «ملعون أي شخص لا يلعن المرأة» (رشدي شحاتة أبو زيد ،2011، ص40)، أما مكانة المرأة في الإسلام فتتضح جليا من خلال العودة إلى نصوصه المتمثلة في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة وليس إلى ما تجدر في أذهان أفراد المجتمع الذين يبررون نظرتهم الدونية للمرأة إلى القاعدة الدينية إذ أن «القرآن العظيم جاء فزكى المرأة وسواها بالذكر فإن أناط ضربا من القوامة النفاقية بالذكر فكان هذا اقتضاء لدواعي الحياة نفسها وليس بسبب قصور تأهيلي جنسي، مما يعني أن المساواة المرشدة مقررة متى تجاوز الطرفان أشكال الاتفاق والكفالة» (عشراتي سليمان،2007، ص246)، كما أن الإسلام يضع في أحكامه الرفق كمبدإ يحكم كل الدوائر الإنسانية والعلاقات الاجتماعية بما فيها علاقة المجتمع بالمرأة ومن حيث عمل المرأة فقد« أجاز الإسلام للمرأة العمل حيث أن العمل اسم شامل لكل ما يقوم به الإنسان من جهد ذهني وبدني وهذا لا تمنع المرأة منه أصلا، والأصل في العمل جائز شرعا للرجل والمرأة بشرط أن يحفظ للمرأة كرامتها وعفتها وأن يتناسب مع فطرتها وتدبير شؤون بيتها وأولادها مع عدم الاختلاط قدر الإمكان إلا لضرورة أو حاجة » (أحمد محمد سعد ،2000، ص18)، وهذا المعنى يتضح جليا في الآية الكريمة «من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة و لنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون » (سورة النحل الآية 98)، أي أن العمل كوظيفة تقوم به المرأة خارج الفضاء التقليدي الخاص بها ليس ممنوعا وفي نفس الوقت ليس مشجعا عليه والمتأمل في عديد النصوص يجدها تشترط مجموعة من الضوابط لعل لبس المرأة الحجاب خارج الفضاء المنزلي من أهمها ومن ثم عدم الاختلاط بالرجال قدر

الإمكان وعدم الخضوع بالقول أمامهم، وكذا عدم القيام بوظائف محددة، وقبل كل هذا التأكيد على أهمية رعاية شؤون الزوج والأبناء في كافة المجالات، وفي المقابل تكليف الرجل بالإنفاق عليها وتلبية مطالبها، كل هذا يضع المرأة في موقف لا يبرأها من مهامها التقليدية وإنما يضيف دورا آخر لها وعلى المرأة العاملة تحمل الضغوط ما دامت تريد أن تعمل وتحقق الأهداف التي دفعتها إليه، ورغم الاختلاف في تفاصيل المكانة التي تحتلها المرأة في مختلف الشرائع والمجتمعات إلا أننا نكاد نجد شبه توحد في اعتبارها سيدة الفضاء الداخلي والمسئولة عن سيره وخدمة الرجل فيه، والمجتمع الجزائري التقليدي يحصر مفهوم الرجولة في الذكورة، أين أصبح مبدأ القوامة مشجب يبرر من خلاله تهوين أحاسيس العزة والتقدير في ذات المرأة، وبالمقابل تكريس الغرور والاستعلاء عند الرجل بعد أن كانت القوامة تمجيدا لشيم ومآثر تعكس روح التسامي العاطفي والبذل ونكران الذات وهذا الحال ينسحب على كل المجتمعات البحر متوسطية التي تمارس فيها الهيمنة الذكورية على النساء في كافة المجالات بطريقة غير معلنة ومسلم بها أي أن « قوة النظام الذكوري تتراءى فيه أمرا يستغني عن التبرير ذلك أن الرؤية مركزية الذكورة تفرض نفسها كأنها محايدة وإنها ليست بحاجة إلى أن تعلن عن نفسها في خطب تهدف إلى شرعنتها، والنظام الاجتماعي يشتغل باعتباره آلة رمزية هائلة تصبو إلى المصادقة على الهيمنة الذكورية التي يتأسس عليها، إنها التقسيم الجنسي للعمل، والتوزيع الصارم جدا للنشاطات الممنوحة لكل واحد من الجنسين لمكانه وزمانه وأدواته إنها في بنية الفضاء مع التعارض بين مكان التجمع أو السوق المخصصة للرجال والمنزل المخصص للنساء » (بيار بورديو، 2009، ص27)

ورغم هذا الحصر لدور المرأة في الفضاء المنزلي إلا أنها تقاسمت الدور مع الرجل خارج المنزل في الحقل أي ساهمت في الإنتاج إلا أن هذا لم يأخذ بعين الاعتبار عند موقعها في النظام الاجتماعي الذي لا يستمد مكانتها من مشاركتها في العمل الإنتاجي بل من كونها أما وزوجة وأختا وبنتا واجباتها ومسؤولياتها أكبر بكثير من الحقوق والامتيازات الممنوحة لها تلاؤما مع خصائصها النفسية والجسمية (أو التشريحية) ومن ثم تسيير المدخرات الغذائية والمحافظة على عفتها وشرف عائلتها وكذا دورها كخادم يضمن الاعتناء بالمنزل ورجاله من كل النواحي بما فيه الإشباع الجنسي والإنجاب الذي لا يحقق الغاية منه إلا بإنجاب الذكر الذي سيضمن لأمه في المستقبل مكانة أفضل من المكانة التي تمنح لها وهي صغيرة فالمرأة في المجتمع التقليدي عندما تصبح حماة تسقط عليها حدة الرقابة والسيطرة التي تصبح هي الأخرى ممارسة لها على نساء صغيرات (زوجة ابنها و ابنتها...) كما تتخلص من كثير من أعباء العمل المنزلي.

فالمرأة في هذه المرحلة لا يسمح لها بالخروج لزيارة الأقارب إلا مع رجل يحرسها أو عجوز ترافقها فكيف بالخروج إلى العمل الذي تحفظ المجتمع التقليدي عليه، حتى أننا لا نزال نلمح بعض مظاهره في كثير من العائلات في يومنا هذا، وهنا الحديث عن العمل المأجور الذي تخرج بسببه المرأة من بيتها متوجهة إلى مكان آخر تعمل فيه وتتقاضى مقابله أجرا، وليس عن أي نشاط تقوم المرأة به في إطار تواجدها في بيتها والذي يصبح تابعا للعمل المنزلي الملازم لها والذي لا تتقاضى مقابله أجرا ولا شكرا أو تقديرا رغم أنه يأخذ الوقت الأوفر من يومها. وكأن المرأة العجوز عندما تتوقف عن القيام بالدور الجنسي لها (مشبعة للرجل ومنجبة للأطفال) تتحرر من الأعباء

الملقاة على عاتقها سواء أكانت نفسية (الحراسة وتضييق مساحات الحرية...) أو جسدية (العمل الشاق،...) و بالتالي فالنظام الاجتماعي الذي يقسم الأدوار بين الرجل و المرأة و يحصر عمل المرأة في البيت بينما يوسع مجال تحرك الرجل في الفضاء الخارجي بما يصطحبه من توسع لمداركه و دائرة علاقاته الاجتماعية يبنى بالأساس على الاختلاف البيولوجي القائم بينهما أي " بين الأجساد الذكورية و الأنثوية، وبشكل خاص الاختلاف التشريحي بين الأعضاء التناسلية، أن يبدو إذا و كأنه التبرير الطبيعي للاختلاف المبني اجتماعيا بين نوعين (Geres)، و بشكل خاص للتقسيم الجنسي للعمل، إن الجسد وحركاته باعتبارها سجلات لمبادئ كونية تخضع لعمل بناء اجتماعي لاهي محددة بالكامل في دلالتها الجنسية تحديدا ولا غير محددة بالكامل بحيث أن الرمزية المرتبطة بها هي في الوقت ذاته اصطلاحية ومعللة فتدرك بالتالي كأنها شبه طبيعية " (بيار بورديو، 2009، ص28)

ثانيا: دوافـــع خروج المرأة للعمل و إجراءات التكيف مع هذا الخروج:

«إن للعمل قيمة كبيرة في حياة الإنسان السيكولوجية و الاجتماعية و إن التغيرات الإيديولوجية و التكنولوجية قد أدت إلى دخول المرأة للعمل والإنتاج فخلقت إنسانا جديدا له مميزاته و خصائصه النفسية المختلفة عن خصائص المرأة القديمة التي محيطها الأسرة و المنزل و الأهل و الأقارب» (سليم نعامة، 1984، ص50) ولا أحد هنا ينكر دور الحربين العالميتين في زيادة تحرر المرأة و دخولها في عالم الشغل بعد أن أخذت الحرب معظم الرجال من وظائفهم و دفعتهم إلى حمل السلاح، ولم يقتصر الأمر على هذا الحد بل قد جندت النساء أنفسهم في الحرب العالمية الثانية «التي تعتبر معلما تاريخيا في حركة تحرر المرأة وحصولها على حقوق مساوية لحقوق الرجل»

(عوفي مصطفى، 2003، ص43) حتى أصبح من الصعب على المرأة أن تفقد عملها الذي قدم لها شيء من الحرية خاصة مع الاتجاه العالمي نحو سن تشريعات تمنح المزيد من الحقوق لها بعد أن أثبتت عدم وجود فروق متعلقة بالذكاء و المهارات و القدرات بينها وبين الرجل، و الجزائر على غرار دول العالم عرفت ظاهرة خروج المرأة للعمل منذ بدايات التحول أو التمرد عن النظام الأبوي التقليدي إلا أن هذه النسب عرفت ارتفاعا كبيرا مع بداية التسعينات حيث انخفضت القدرة الشرائية لعامة أفراد المجتمع الجزائري ونحاول فيما يلي تحديد أهم دوافع خروج المرأة الجزائرية للعمل:

1 -« من أهم دوافع خروج المرأة للعمل هو الحاجة الاقتصادية و هو ضرورة ألزمتها الحاجات المتزايدة للمجتمع الحديث إذ أن أعباء المعيشة وغلاءها من جهة و التطلع إلى مستوى أفضل من جهة أخرى دفع المرأة إلى الخروج في البحث عن عمل» (بوتفنوشت، 1980، ص19) أي أن تحسين مستوى معيشة أفرادها أسرتها و مساعدة الزوج في تحمل الأعباء والواجبات دفع المرأة التي ارتبط خروجها إلى العمل في الجزائر بتدهور القدرة الشرائية للفرد الجزائري خلال فترة التسعينات بعد ما تخلت الدولة عن دعم المواد الغذائية الرئيسية، وهنا نجد الرجل رغم تحفظه على الخروج المرأة للعمل إلا أنه اضطر إلى قبول ذلك واشترط في المقابل مجموعة من الدفاعات تعتبر اعتقادا منه أنه تخفيف عن تنازله بالسماح لزوجته أو ابنته أو أخته أو أمه الولوج في عالم العمل.

2- دوافع ذاتية و اجتماعية متعلقة برغبة المرأة في تأكيد ذاتها و تحقيق المكانة الاجتماعية و إشباع غريزة حب الظهور خاصة و أنها أثبتت أن قدراتها و ذكائها و كفاءتها لا تختلف عن الرجل بل و تفوقه أحيانا، كما أن

المجتمعات الحديثة تتكون من أسر نووية و«من الملاحظ أنه بدون وجود الأسرة الممتدة يصبح تفرغ المرأة للعمل المنزلي عازلا لها عن الآخرين فالعمل خارج المنزل يعطي للمرأة شعورا بالمشاركة والراحة النفسية والإسهام في العمل و القدرة على الانجاز و ينمي لدى المرأة تقديرها لذاتها و يزيد من قدراتها ومن مهاراتها في تكوين علاقات اجتماعية و يكسبها فعالية في المشاركة و اتخاذ القرارات» (خليل مخائيل عوض، 2003، ص172)، ضف إلى ذلك يساهم خروج المرأة للعمل و تغييرها لروتين العمل المنزلي في تقليل الضغوط النفسية و يخلق لها فضاء آخر تعبر فيه عن نفسها خارج العلاقات الأسرية الزوجية حتى وإن كان هذا الفضاء مصدر آخر للضغط بالنسبة لها، و هذا ربما ما يفسر عدم رغبة المرأة في التوقف عن العمل رغم ما يتسبب فيه لها من متاعب مقابل تحريره لها من القيود الاجتماعية التي فرضها عليها النظام الأبوي التقليدي.

3- دوافع تعليمية، و هنا ليس المقصود أن المرأة تتعلم من خلال تواجدها في العمل و إنما المرأة تعمل لأنها تعلمت، أي أن عدم توجيه الفتاة إلى الأعمال المنزلية منذ المراحل الأولى من حياتها و كذا قدرتها على اقتحام ميادين كثيرة كانت من اختصاص الرجل فنجد أنها أصبحت طبيبة وأستاذة ومديرة و محامية و قاضية و شرطية وحتى ضابطة وجندية، ألزم الرجل الذي نافسته بل و تجاوزته في كثير من الأحيان أن يتنازل عن ممارسة سلطته الذكورية في حصرها داخل الفضاء المنزلي، وكأن «تخلف تعليم المرأة هو الذي أخر حضورها إلى ساحة العمل الاجتماعي وقلل من إسهامها في تطور المجتمع» (محي الدين صابر، 1987، ص76) و بالتالي فقطع المرأة لشوط كبير من سنوات التعليم وحصولها على شهادات بعد عناء كبير

يشكل عندها دافعا قويا لجني ثمار تعبها من خلال وظيفة تعوضها ماديا تحقق لها مكانة اجتماعية.

إذا كان خروج المرأة للعمل أمر فرضه تغير توزيع الأدوار في المجتمعات الحديثة فإن الأسرة حاولت التكيف مع هذا الخروج لتفادي أكبر قدر من المشكلات التي تؤدي إلى تصدعها من خلال مجموعة من الإجـــراءات:

1. إن خروج المرأة من فضائها الداخلي إلى فضاء الرجل الخارجي لا يعني بالضرورة أنه أصبح لها كامل الحرية، أي أن الرجل اتخذ إجراءات مقابل سماحه لها بالخروج ليعوض تنازله عن سلطاته و هذه الإجراءات تأخذ عدة أوجه أهمها استمرار توزيع الأدوار التقليدية من خلال احتفاظ المرأة بأدائها للعمل المنزلي و خدمة الزوج والأولاد رغم التقصير في ذلك، بالإضافة إلى التشديد في مراقبة تحركاتها التي لا تتم إلا بإذن مسبق وكذا فرض لباس معين يتوافق مع الخلفية الإيديولوجية و القاعدة الدينية التي تستند إليها الأسرة و في الأخير أخذ مال المرأة كاملا أو جزء منه رغما عنها و عدم السماح لها في التصرف فيه إلا بإذن الرجل وحتى وإن لم يأخذ منها بالقوة فإن المرأة هي من سيمنح هذا العائد من وظيفتها للرجل طواعية حتى تعوضه على السماح لها بالعمل والتقصير في بعض واجباتها اتجاهه و اتجاه أبنائه ومنزله.

2. الاتجاه أكثر إلى الأسر النووية على اعتبار أن عمل المرأة لا يمكن أن يتناسب مع وجودها في عائلة كبيرة تتطلب حضورها الدائم و بالتالي

فإنفرادها بزوج وأولاد يسهل عليها وضع برنامج لعملها المنزلي لا يمكن أن يناسب أحدا غيرها .

3. تقليص عدد الأفراد الأسرة و تباعد الولادات، فالمرأة التي تتعدد الأدوار لديها تفكر مليا قبل أن تنجب و تزيد ثقل المسؤولية عليها و بالتالي فالأسر التي تعمل فيها المرأة في الغالب تضم عدد قليل من الأولاد.

4. اللجوء إلا ما يعوض المرأة في أعمالها المنزلية (الخادمة) أو وظيفتها التربوية (دور الحضانة).

ثالثا: المرأة العاملة الجزائرية بين الامتيازات التشريعية والممارسة الفعلية:

إن التغير الاجتماعي الذي طرأ على المجتمع الجزائري و انعكس بشكل مباشر على الأسرة جاء ليعبر عن جملة من الممارسات المتمردة على النظام التقليدي، ولعل خروج الفتاة أو المرأة للدراسة و من ثم للعمل من أهمها، ورغم أن نظرة المجتمع الجزائري لعمل المرأة تختلف باختلاف درجات تأثر أفراده بالمستجدات الثقافية التي حملتها للمجتمع مختلف تكنولوجيات الاتصال، إلا أن أعداد النساء العاملات في ارتفاع مستمر حيث بلغ " مليونان و 275 ألف امرأة سنة 2013 بعدما كانت 166000 امرأة سنة 2004 أي تسجيل زيادة بنسبة 37% خلال عشرية واحدة " (الديوان الوطني للإحصائيات)، طبعا ولا يمكن اعتبار هذه الإحصائيات دقيقة ذلك أنها تتم في فترة محددة كما أنها لا تشمل كل فئات النساء العاملات خارج بيوتهن حيث توجد بعض المهن الغير مصرح بها و التي لا تدخل في دائرة الإحصاء القانوني أي أن أعداد النساء العاملات أكبر من المصرح به، و رغم اختلاف هذه النظرة إلا أن الملاحظ بصفة عامة هو تحفظ المجتمع الجزائري على

عمل المرأة الذي دفع إليه في أول الأمر بقوة الحاجة الاقتصادية، هذا العمل الذي شرعه القانون الجزائري في جملة من المواد تحاول مراعاة التركيبة النفسية والبيولوجية للمرأة في بعضها و لا تأخذ هذه الاختلافات في الحسبان في البعض الآخر، حيث يترجم تشريع العمل أحكام الدستور الهادفة إلى القضاء على التمييز ضد المرأة في مجال العمل و تنص المادة 55 من الدستور على أنه «لكل المواطنين الحق في العمل و يضمن القانون أثناء العمل الحق في الحماية و الأمن و النظافة » كما ويمنع القانون المتعلق بالخدمة المدنية أي تفرقه بين الجنسين في ميدان العمل (مادة 5) كما ويضمن القانون المتعلق بعلاقات العمل الحق في العمل لأي كان مهما كان جنسه وسنه (مادة 84) ويتعرض الموقعون على اتفاقية جماعية أو اتفاق جماعي للعمل يحتوي أحكام تميزية اتجاه المرأة العاملة لدفع غرامة ما بين 2000 و5000 دينار و في حال تكرار الجرم تكون الغرامة بين 2000 و 10.000 دينار بالإضافة إلى عقوبة بالسجن لمدة 3أيام أو إحدى هاتين العقوبتين فقط (المادة 42 من قانون 90-11 بتاريخ نيسان / أبريل الجريدة الرسمية رقم 17-1990)، و تتمتع النساء العاملات بإجازة أمومة خلال الفترة السابقة واللاحقة للولادة (الفقرة 1 من المادة 55 من قانون 90-11 بتاريخ 21 نيسان / أبريل 1990 الجريدة الرسمية رقم 17-1990) و تمتد إجازة الأمومة براتب مدفوع من هيئة الضمان الاجتماعي لمدة 14 أسبوع (المادة 29 من قانون 83 -11 بتاريخ 02/ 07/ 1983 معدل بواسطة المادة 12 من الأمر رقم 96-17 بتاريخ 1996/07/06) و يعطي نظام الحماية الاجتماعية للمرأة التأمين الصحي و التأمين على الحوادث العمل فضلا عن إجراءات حماية متعلقة بالأمومة و التقاعد (قانون 83-11 بتاريخ 02 تموز / يوليو

1983 المواد 6,6 مكرر,23,28) (مجموعة من الخبراء، 2010 ص24)، كما وتنص المادة 31 من الدستور الجزائري على أنه « تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان و تحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية » و تنص المادة 51 «على أن يتساوى جميع المواطنين في تقلد المهام و الوظائف في الدولة دون أية شروط أخرى غير الشروط التي يحددها القانون ».

و بغض النظر عن الهوة الموجودة بين القوانين المشرعة والممارسة الفعلية لهذه القوانين خاصة ما تعلق بها بالمرأة فإننا نجد أن المشرع الجزائري تعامل مع المرأة العاملة باعتبارها فاعل اجتماعي يتساوى مع الرجل في القدرات و الكفاءات و الذكاء بغض النظر عن ما تعنى به المرأة خارج مكان عملها فمثلا نجد أن المرأة العاملة أكثر انضباطا من زميلها الرجل بل و الطرف الذي تلقى على عاتقه أكبر المهام و في المقابل يعتبر تقلد المناصب القيادية بالنسبة للمرأة في العمل ضعيف جدا مقارنة مع الرجل ، كما أن الاتجاه الآن أصبح نحو توظيف النساء أكثر من الرجال خاصة مع الجهد المبذول الذي يقدمنه و الانضباط و الصبر و كذا الرضا بأجور زهيدة لا يقبل بها الرجال، هذا من جهة ومن جهة أخرى يبقى السؤال مطروحا: هل فعلا مدة 3 أو 4 أشهر كافية لأن تنفصل فيه الأم عن رضيعها؟ أو هل الحالة الصحية للمرأة الحامل التي تبدأ عطلة الأمومة عندها بالولادة مؤهلة للقيام بأعباء الوظيفة الموكلة إليها؟ أي أنه رغم ما وضع من قوانين وتشريعات تسهل خروج المرأة خارج فضائها الداخلي إلا أن عدم تخلصها من المهمة الموكلة لها تقليديا يقف حاجزا دون اعتبارها فاعل اجتماعي

يساوي الرجل في مكان العمل خاصة و أنها أكثر ارتباطا بالأولاد الذين لن تعوض دور الحضانة مكانتها الحقيقية، ما يولد في النهاية ضغوطا في العمل يجعل المرأة أكثر عصبية وأقل سيطرة على سلوكها فتنقل ضغط البيت إلى العمل و تنقل ضغط العمل إلى البيت، وهنا ينبغي الإشارة إلى أن الضغط موجود في كل الأحوال ولكنه يختلف باختلاف نوع الوظيفة التي تشغلها المرأة وكذا الوضعية الاقتصادية للأسرة و من ثم قرب مكان العمل أو بعده و كذا قرب المرأة العاملة لبيت أسرة المنشأ، فمثلا المرأة التي تعمل في الإدارة طيلة أيام الأسبوع من الساعة 08 صباحا إلى 16:30 مساءا ليست كالمرأة التي تعمل في سلك التعليم حيث عدد ساعات العمل في الأسبوع أقل والاستفادة من العطل الشتاء و لربيع و الصيف و حترام المجتمع لمهنة التعليم أكثر من مهنة الإدارة و أيضا ضغط العمل في الإدارة أكبر منه في المدرسة أو الجامعة، كما أن الوضعية الاقتصادية للأسرة تلعب دورا هي الأخرى فالمرأة التي تملك سيارة أو يملك زوجها سيارة لا تجد صعوبة كبيرة في إيصال الأطفال إلى دور الحضانة و من ثم أن تصل هي الأخرى للعمل في الوقت أما المرأة التي لا تملك سيارة فيعتبر ضغط المواصلات مؤشرا إضافيا يتطلب منها بذل المزيد من الجهد والوقت لإيصال الأبناء و من ثم وصولها هي أيضا، كذلك الحال بالنسبة للمرأة التي يقترب مكان عملها من بيتها مكانيا يوفر لها هذا جزءا من الوقت و الجهد، بالإضافة إلى كل هذا يعتبر توفر مؤسسات بديلة لتنشئة الأطفال عن الأم من عدم توفرها من أهم عوامل الضغوط الملقاة على عاتق المرأة سواء أكانت هذه المؤسسات عبارة عن دور للحضانة أو عن أسر حاضنة للأطفال فالأم التي تترك أطفالها عند أمها أو أختها تكون أكثر ارتياحا ممن تتركهم في دور للحضانة أو في مكان

آخر أي أن وجود أطراف أخرى تساعد المرأة العاملة على تحمل الأعباء سواء أكانت متعلقة بتربية الأبناء أو العمل المنزلي كالأم و الأخت و الحماة و أخت الزوج ، عامل لا يمكن أن يهمل عند تحليل نفسية المرأة العاملة التي تعتبر القاعدة المؤسسة لأداء المرأة لدورها المنوط بها على أكمل وجه كموظفة في مؤسسة تتطلب منها بذل الجهد العضلي والنفسي لإنجاح أهدافها وعلى هذا الأساس فالمرأة تكون أقل استقرارا في وظيفتها من الرجل نظرا لكثرة تعرضها للمرض(الحمل، الولادة، الرضاعة) و كثرة تعرض أطراف أخرى للمرض ممن تعتبر هي الممرضة الوحيدة لهم كالابن أو الزوج أو الوالدين أو أطراف أخرى، كما أن قدرتها على التفكير والإبداع و التطوير تبقى محدودة لانشغالها بالتفكير في حال أبنائها والعمل المنزلي الذي ينتظرها عند عودتها باعتباره الوظيفة التقليدية التي لازمتها رغم كل التغيرات التي مست البنى الاجتماعية و كأنه هويتها الذي ارتبط وجودها بوجوده « و على الرغم من جميع ردود الأفعال المناهضة والاعتراضات التي تنظر إلى ما يسمى بالأعمال المنزلية على أنها مهنة زائفة أو كشكل من أشكال الاستبداد فإنها مازالت المهنة الرئيسية للنساء سواء كن متزوجات أو غير متزوجات، أمهات أو ليس لديهن أطفال، عاملات أو غير عاملات» (سناء خولى، 2002، ص99) و هنا نؤكد على أن العمل المنزلي الذي تخص المرأة به ورغم الوقت والجهد الذي يتطلبه منها يعتبر عملا غير مأجور، لذلك فهو عديم القيمة بمنطق السوق، وربما هذا ما يبرر عدم اعتراف المجتمع للمرأة بهذا العمل و عدم تقديرها عليه واعتباره مفروضا عليها بمنطق التقسيم الجنسي للعمل لذا نجد أنه عند انقضاء الوقت القانوني للعمل يذهب الرجل إلى بيته توفر له زوجته أو أمه أو أخته أو ابنته كل شروط

الراحة و الرفاهية، في حين تذهب المرأة إلى البيت لتبدأ عملا جديدا من نوع آخر على حساب صحتها النفسية والجسدية، بأقصى سرعة ممكنة حتى لا يسجل عليها أي طرف التقصير في واجباتها.

الخاتمـــة:

تعتبر المرأة فاعل اجتماعي له قدرات معتبرة لا يمكن إهمالها أو إغفالها في حال أريد للمجتمع التطور والتقدم و بالتالي فحصرها في الفضاء المنزلي و منعها من التعليم والعمل يحدث خللا في النظام الاجتماعي الذي تعد المرأة اللبنة الأولى في بناءه، إلا ن خروجها هذا للعمل يضعها في صراع للأدوار، فبعد عودتها من عمل أخذ جزءا كبيرا من قدراتها النفسية و الجسمية تجد نفسها عند العودة إلى البيت بين ثلاث أدوار، أما وزوجة و خادمة، أما الأبناء لم يجدوا في دور الحضانة أمهم الحقيقية المصدر الرئيسي بالنسبة لهم للإشباع العاطفي الذي يؤدي أي خلل أو نقص فيه إلى تنشئة غير سوية فضلا عن حاجاتهم المادية من مأكل و مشرب و مغسل، وزوجة لرجل يعتبر الفضاء المنزلي فضاء للراحة توفر فيه الزوجة كل مستلزماته بدءا بالإشباع الجنسي إلى العاطفي والمادي و أي تقصير للزوجة في هذه المسؤوليات يعتبر من أهم عوامل المشكلات الزوجية الذي يؤدي تفاقمها وعدم معالجتها بالأساليب التي تأخذ بعين الاعتبار ظروف الطرفين إلى التصدع أو التفكك الأسري، كما وتجد نفسها خادمة لبيت (غابت عنه طول اليوم) من تنظيف وغسل وكي وطهي كل هذا في الوقت الضيق الممنوح لها، و أمام أداء هذه الأدوار تحاول المرأة إنجاز الضروري ثم الأقل ضرورة وهكذا تؤجل ما يمكن تأجيله، وتقصر في بعض ما يجب عليها انجازه لأنه يستحيل أن

تتقن كل الأدوار و إنما يجب عليها أن توازن و تختار أحد الأدوار لتؤديه على أكمل وجه في كل مرة، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الرغبة في العمل الخارجي والقدرة على متطلباته لا يمكن تعميمها على كل النساء و بالتالي إذا كان لزاما على بعض النساء أن يخرجن للعمل مهما كان الدافع لذلك فيجب على الأسرة و المجتمع أن تتخذ إجراءات للتكيف مع الوضع.

قائمة المراجـــع:

1- أحمد محمود سعد و ياسر عبد الكريم الحوراني: المرأة و قوة العمل من منظور إسلامي، مجلة مؤتة للبحوث و الدراسات، جامعة مؤتة الدوحة، قطر، العدد الأول، 2000.

2- الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz

3- الدستور الجزائري المواد 31 ، 51 ، 55 .

4- القرآن الكريم (سورة النحل)

5- بيار بورديوا: الهيمنة الذكورية، (ترجمة سلمان قعفراني)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2009.

6- مجموعة من الخبراء المستقلون : تقرير حول تحليل الوضع الوطني الحقوق الإنسانية للمرأة و المساواة على أساس النوع الاجتماعي، تعزيز المساواة بين الرجل و المرأة في المنطقة الأورومتوسطية، برنامج ممول من طرف الاتحاد الأوروبي، الجزائر، 2010.

7- محي الدين صابر: تعليم المرأة و تدريبها و علاقتها بالتنمية القومية، مجلة من قضايا التنمية في الوطن العربي، المكتبة العصرية، الطبعة الثانية، بيروت، 1987 .

8- مصطفى بوتفنوشت: العائلة الجزائرية التطور و الخصائص، (ترجمة دمري أحمد)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
9- سناء خولي: الأسرة و الحياة العائلية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.
10- سليم نعامة: سيكولوجية المرأة العاملة، أضواء عربية للطباعة والنشر و التوزيع، بيروت 1984.
11- عوفي مصطفى: خروج المرأة إلى ميدان العمل و أثره على التماسك الأسري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 19، 2003.
12- عشراتي سليمان: الشخصية الجزائرية الأرضية التاريخية والمحددات الحضارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
13- رشدي شحاتة أبو زيد: العنف ضد المرأة و كيفية مواجهته في ضوء أحكام الفقه الإسلامي، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2011.
14- خليل مخائيل عوض: علم النفس الاجتماعي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2003.